

التحتية، أما المجالات السلعية فإنها تقترب أكثر من الأجل المتوسط والطويل. ويمثل ذلك التصور الأميركي المتكامل الذي قدمته وكالة التنمية الأميركية إطاراً واسعاً للجهود المبذولة حالياً، في مجال تطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل. وتلعب الوكالة في هذه الجهود - بصفتها مؤسسة دولية - دوراً هاماً عن طريق إعداد الدراسات وتنظيم البرامج للعلاقات بين الدولتين.

وتجدر هنا، الإشارة إلى أن الجانب الإسرائيلي قد أسهم بطريقة غير مباشرة في صياغة هذه الرؤية الأميركية؛ حيث أن هناك مشروعات إسرائيلية سابقة، طرحت منذ زمن طويل، مثل مشروعات المياه والسياحة وما إلى ذلك، وردت في التصور الأميركي. وبالإضافة لذلك، فإن العديد من الشخصيات العلمية الإسرائيلية والصهيونية قد شاركت في إعداد هذا التصور. وتقوم وكالة التنمية الأميركية، حالياً، بالإشراف على برامج للدراسات تتعلق بمستقبل تطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل، خصوصاً في مجال الزراعة وتنمية سيناء وإعادة بنائها.

٢ - التصور الإسرائيلي

يدور التصور الإسرائيلي لتطبيع العلاقات مع مصر حول فكرة أساسية لخصها إسحق نافون، رئيس دولة إسرائيل، عندما قال «إن مقابل تنازلنا عن تلك الثروات المادية في سيناء، يجب أن يكون ترجمة معاهدة السلام إلى علاقات فعلية».*

إن القيادة الإسرائيلية تنظر إلى تطبيع العلاقات مع مصر على أنه «ثمن الانسحاب» من سيناء، ومن هنا فهي تتجه بمفهوم التطبيع إلى المضمون «التجاري» حيث يقاس التقدم فيه بمدى المكاسب المادية التي تحققها إسرائيل من خلاله من علاقاتها مع مصر. وهذا المضمون «التجاري» للتطبيع يتم تبرير ضرورته على أساس أن مجرد الاعتراف المصري بإسرائيل هو مقابل غير مادي وقابل للإلغاء، بينما العلاقات الفعلية تمحو أي شعور بالشك والارتياب في نوايا الطرف الآخر. ويلتقي هذا المفهوم مع الرؤية الإسرائيلية لطبيعة السلام؛ فالسلام لا يعني مجرد إنهاء حالة الحرب، وإنما يعني علاقات كاملة وودية، بالإضافة إلى تعاون إقليمي في مجالات التنمية المختلفة. إذن فالقيادة الإسرائيلية تنطلق من أنها «أعطت سيناء»، وعليه، يكون من حقها أن «تأخذ من مصر» ما يضمن مصالحها على المدى البعيد. ومن هذا السياق يأتي المفهوم الإسرائيلي لتطبيع العلاقات مع مصر.

الحاجة إلى التطبيع

على أن حاجة إسرائيل لتطبيع العلاقات مع مصر، والتي تختفي خلف المقدمة السابقة، وهي أن التطبيع ثمنٌ للإنسحاب من سيناء، تركز على عدد من المحاور المؤثرة في مستقبل الوجود الإسرائيلي، وهذه المحاور هي: ١ - الحاجة إلى توفير مزيد من الاستقرار الأمني؛ ٢ - الحاجة إلى خفض الإنفاق العسكري؛ ٣ - الحاجة إلى توسيع السوق الخارجي بالذات في المجال الإقليمي؛ ٤ - الحاجة إلى بناء جسور مصالح مباشرة إقليمية؛ ٥ - الحاجة إلى تعويض فقر الموارد.

* ذكر ذلك في مقابلة صحفية أجرتها صحيفة (هآرتس)، في ١٤/١١/١٩٨٠ في أعقاب زيارته لمصر.